استراتيجيات التعليم والتعلم

ليسانس الحقوق (انتظام - انتساب)

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقدمة

إن كفاءة أي نظام قانوني وفاعليته لا تتوقف فقط علي صياغته، وإنما أيضا علي حسن فهمه وتفسيره وتطبيقه، لذلك فإنه من الضروري وجود قانونيين مؤهلين في مختلف فروع القانون لديهم الدراية الكافية بأحكامه وتطوراته، بالإضافة إلي القدرة علي تطبيقه بكفاءة، وإدراك تأثيره علي المجتمع وتنميته.

ومن أجل ذلك تسعي كلية الحقوق إلي تزويد سوق العمل القانوني والمهني والأكاديمي بكفاءات مؤهلة مهاريا وعلميا علي حل المشكلات القانونية، وقادرة علي المنافسة عالميا في مجال التعامل مع القضايا القانونية المعاصرة، وتقديم الخبرة الإستشارية للأفرد والمؤسسات.

وفي سبيل تحقيق ذلك تبنت الكلية العديد من استراتيجيات وسياسات التعليم والتعلم في برنامج ليسانس الحقوق بنظام الساعات المعتمدة (انتظام –انتساب –انتساب موجه). ويتم اختيار الإستراتيجية الخاصة بكل مقرر دراسي من مقررات البرنامج وفق ما يتناسب وطبيعة المقرر، وبما يحقق نواتج التعلم المستهدفة منه والتي تتلائم مع نواتج التعلم المستهدفة من البرنامج الدراسي بالكلية. كما يتم اختيارها أيضا في ضوء الإمكانيات المتاحة بالكلية وقدرات عضو هيئة التدريس علي استخدام الأسلوب المناسب والذي يكسب الطلاب المهارات المطلوبة، وبما يخدم تحقيق أهداف البرنامج الدراسي بالكلية.

ونتناول استراتيجية التعليم والتعلم من خلال النقاط الآتية:

أولا: أهداف برنامج ليسانس الحقوق بنظام الساعات المعتمدة (انتظام –انتساب –انتساب موجه) .

ثانياً: مواصفات خريج البرنامج.

ثالثا: سياسات البرنامج في مجال التعليم والتعلم.

رابعا: استراتيجيات التعليم والتعلم.

أولا : أهداف برنامج ليسانس الحقوق بنظام الساعات المعتمدة

تهدف الكلية من طرح لائحة دراسية بنظام الساعات المعتمدة إلي تحقيق عدة أهداف من بينها:

- تزويد الطلاب بالمعارف والنظريات الأساسية في مختلف فروع القانون.
- تنمية وصقل مهارات الطلاب في إعداد أوراق العمل، وكتابة المذكرات والمرافعات الشفوية وفق منهجية علمية سليمة.
- رفع قدرات الطلاب علي التفكير المنطقي والنقد العلمي في المناقشات والمناظرات القانونية، والإجتهاد واختيار الحل المنطقي الملائم من بين الحلول البديلة.
- دعم الدراسات القانونية ذات الطابع المهني التطبيقي، وصولا إلي حلول للمشاكل المتعلقة بتنمية البيئة والمجتمع.
- غرس قيم وأخلاقيات مهنة العمل القانوني والقضائي لدي الطلاب.
- تمكين الطلاب من إجراء البحوث القانونية وفق منهجية علمية.

وتعمل الكلية علي تحقيق أهداف اللائحة من خلال كل أو بعض الآليات التالية:

- عقد بروتوكولات واتفاقات تعاون مع الجامعات العربية والأجنبية، بهدف تبادل الطلاب والأساتذة.
- استخدام طرق وتقنيات تعليم وتعلم حديثة، والمزج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني.
- التوسع في مجال التدريب الداخلي والخارجي في الجهات ذات العلاقة بالعمل القانوني والقضائي.
- تشجيع الطلبة علي المشاركة في ورش العمل المصغرة، والمشاريع البحثية ودراسة الحالات التطبيقية.
- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتطوير المحتوي العلمي للمقررات الدراسية بما يتماشي مع تطور القانون المقارن وبما لا يتعارض مع البنية التشريعية المصرية.
- توثيق الروابط مع بيئة العمل الخارجية، كالهيئات القضائية ومكاتب المحاماة والإدارات القانونية بمختلف الجهات الحكومية والخاصة.

ثانيا: مواصفات خريج البرنامج:

يقصد بمواصفات الخريج: هي كفاءة أو قدرات الخريج المتوقعة والناتجة عن إكتساب المعارف والمهارات بعد الانتهاء من دراسة المقررات، والأنشطة التعليمية الخاصة بالبرنامج الدراسي.

وتسعي الكلية إلي تخريج كفاءات مؤهلة علميًا ومهاريًا؛ محققة للمواصفات العامة لخريجي كليات الحقوق وذلك وفقا للمعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق. حيث يجب أن يكون الخريج قادراً علي:

- الربط بين فروع القانون المختلفة وتطبيقاتها.
- اكتساب المعارف القانونية ذاتيا من مصادرها المتنوعة (المؤلفات، الأحكام، الدوريات والوسائط الإلكترونية)
- تقييم الذات والتوافق مع احتياجات سوق العمل ومراعاة أخلاقيات وآداب المهنة.
- اجراء الأبحاث وكتابة التقارير والمذكرات.
- القدرة علي عرض وجهة نظره وتأييدها بالحجج القانونية لإقناع الآخرين بلغة سليمة.
- استيعاب مهارات التفاوض وأساليبه ومن له الحق فيه.
- المرافعة أمام المحاكم وهيئات التحكيم.
- صياغة الوثائق القانونية والقوانين والقرارات الجمهورية واللوائح وتقديم الإستشارات.
- استيعاب التطبيقات القضائية وفهمها.
- متابعة الأبعاد القانونية والتطورات الاقتصادية والتجارة الدولية.
- التواصل بلغة أجنبية واحدة علي الأقل.
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاتصال.

كما يجب أن يكتسب الخريج المعرفة والفهم للنقاط الآتية:

- يحدد الأسس التي يقوم عليها النظام القانوني المصري والتشريعات المقارنة.
- يبّين مراحل تطور القانون ودوره في بناء المجتمع.
- يُعرف المبادئ الأساسية والنظريات والاتجاهات القانونية للقانون بفروعه المختلفة.
- يصف التطورات الاقتصادية وأثرها على الفكر القانوني.
- يوضح مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيس للتشريع.
- يذكر دور المنظمات والاتفاقات الدولية وأثرها على التشريعات الوطنية.

كما يجب أن يتمتع خريجي الكلية ببعض المهارات المهنية مثل:

- يعد المذكرات والبحوث القانونية المرتبطة بقضايا المجتمع.
- يطبق آليات التفاوض وقواعد المرافعة أمام القضاء و هيئات التحكيم.
- يحدد كيفية الصياغة القانونية للعقود والأحكام القضائية.
- يميز بين طرق تسوية المنازعات والطعن في الأحكام.
- يصنف آليات التظلم من القرارات المختلفة والتعامل مع الجهات المعنية.

كذلك يجب أن يتمتع الخريج ببعض المهارات الذهنية مثل:

- يحلل النصوص وأحكام القضاء لتحديد مدى فعاليتها في مواجهة مشكلات المجتمع.
- يفسر النصوص القانونية في ضوء المبادئ العامة للقانون بفروعه المختلفة.
- يوظف المعارف القانونية النظرية لتكييف الوقائع والقضايا المجتمعية المعاصرة.
- يستنتج الحلول المناسبة للمشكلات القانونية من خلال البحث والتحليل.
- يستخلص الاتجاهات القضائية الحديثة للمشكلات القانونية المطروحة.

كما يجب ان يكون الخريج ملماً ببعض المهارات العامة والإنتقالية مثل:

- يستخدم الوسائط المتعددة ووسائل الاتصال الحديثة في البحث والتحليل.
- يتبادل المعلومات مع المهتمين بالمجالات ذات الصلة.
- يعمل بروح الفريق ويتفاعل مع الآخرين.
- يستخدم المصطلحات القانونية بطريقة سليمة.
- يشارك في المناقشات وإبداء الآراء فيما يعرض من مشكلات.
- يعبر عن وجهة نظره في المسائل الخلافية مؤيداً رأيه بالحجج السليمة.

ثالثا: سياسات البرنامج في مجال التعليم والتعلم:

وفقًا للخطة الاستراتيجية للكلية (2019- 2024) والتي تهدف إلى تحقيق تسعة غايات أساسية، من بينها: تطوير وتعزيز التعليم والتعلم. ولتحقيق هذه الغاية وضعت الكلية مجموعة من الأهداف الإستراتيجية؛ ولهذه الأهداف مجموعات من الأنشطة والبرامج والخطط التنفيذية التي تكفل تحقيقها.

الأهداف الاستراتيجية لتطوير وتعزيز التعليم والتعلم والأنشطة والبرامج والخطط التي تكفل تحقيقها:

1- وضع نظام للتحديث والتطوير المستمر للبرامج التعليمية ويتم ذلك من خلال:

- انشاء لجنة لمراجعة البرامج الدراسية والمقررات الخاصة بالبرنامج والتأكد من توافقها مع المعايير الأكاديمية المرجعية.
- وضع آلية لتحديث المقررات في ضوء تقارير المراجعة وآراء الطلاب والمستفيدين.
- وضع نظام يسمح بالتأكد من تحقق المخرجات التعليمية المستهدفة من البرنامج.
- وضع آلية لقياس مدي تقدم البرامج حتي يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

2- تعظيم دور التعلم الذاتي، وذلك من خلال ما يلي:

- نشر التعلم الذاتي والإلكتروني بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إعداد مقررات إلكترونية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب علي استخدام الكتب المرجعية.
- توفير مصادر التعلم الذاتي.

3- التحسين المستمر في طرق التدريس، ويتم ذلك من خلال:

- عمل آلية لقياس فعالية طرق التدريس.
- قياس مدي نجاح الطرق الجديدة في التدريس وتعميمها.

4- تطوير نظم تقويم الطلاب، ويتم ذلك من خلال:

- الأخذ بنظام الإمتحانات الإلكترونية.
- طوير جودة الورقة الإمتحانية.

1- وضع نظم لتدريب الطلاب، وذلك عن طريق:

- عقد بروتوكولات تعاون مع وزارة العدل ونقابة المحامين بشأن تدريب الطلاب.
- وضع خطة لتدريب الطلاب.
- وضع خطة للزيارات والرحلات العلمية.

2- تعزيز وتطوير الدعم الطلابي والخدمات المقدمة للطلاب، وذلك من خلال ما يلي:

- تطوير خطة الدعم الطلابي.
- تحسين مستوي المرافق بالكلية.
- تفعيل وتطوير الأنشطة الطلابية.
- وضع خطة للتقويم الدوري للخدمات الطلابية.
- وضع آلية لإكتشاف ورعاية الطلاب المتعثرين.
- وضع آلية لتشجيع ورعاية الطلاب المبدعين والمتفوقين.

رابعا: استراتيجيات التعليم والتعلم الخاصة بالبرنامج:

تتبني الكلية أساليب واستراتيجات متنوعة للتعليم والتعلم، وترتكز هذه الإستراتيجيات علي رؤية الكلية ورسالتها والأهداف الإستراتيجية التي ترمي إلي تحقيقها. ويتم اختيار الإستراتيجية الخاصة بتدريس كل مقرر من مقررات البرنامج، وذلك مع الأخذ في الإعتبار عدد من العوامل ومنها ما يلي:

1- اختيار ما يتناسب وطبيعة المقرر وبما يحقق نواتج التعلم المستهدفة منه والتي تتلائم مع نواتج التعلم المستهدفة من البرنامج الدراسي بالكلية.
2- مراعاة استخدام طرق وتقنيات تعليم وتعلم حديثة مع محاولة المزج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني وذلك كله في ضوء البنية الأساسية والإمكانيات المادية المتاحة بالكلية.
3- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس علي استخدام الأسلوب المناسب في التعليم والذي يكسب الطلاب المهارات المستهدفة.

4- ضرورة تطوير المحتوي العلمي لكل المقررات الدراسية وبما يتناسب مع تطوير التشـــريعات المصرية والقوانين المقارنة.

ولتعظيم الإستفادة من طرق ووسائل التعليم ولزيادة فعالية العملية التعليمية لإكساب الطلاب المعلومات والمهارات اللازمة يتم مراعاة ما يلي :

1- الإهتمام بالمزج بين طرق التدريس المختلفة لإحداث التكامل بينها، لمعالجـــة أي قصـــور أو خلل في إحداها.

2- الحرص علي مشاركة الطلاب في العملية التعليمية وذلك من خلال:

- تمثيل الطلاب في اللجان ومجموعات العمل ذات الصلة بأنشطة التعليم والتعلم.
- تطبيق الاستبيانات واستطلاع الرأي عن أبعاد العملية التعليمية.
- عقد اللقاءات والندوات مع الطلاب للتعرف علي ما يواجههم من مشكلات.

3- قياس احتياجات سوق العمل دورياً ودمج هذه الاحتياجات في المحاضرات والتدريب العملـــي بالكلية وذلك لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل.

4- ضرورة تحديث وتطوير استراتيجية التعليم والتعلم وذلك من خلال :

- استفتاء آراء الطلاب حول مدي ملائمة طرق التدريس المستخدمة لمقررات البرنامج.
- مراجعة الاستراتيجية من خلال اللقاءات الدورية في العام الدراسي .
- فحص توصيفات المقررات وكذلك تقرير كل مقرر نهاية الفصل الدراسي.

5- تعيين منسق أكاديمي أو أكثر بقرار من مجلس الكلية بناء علي اقتراح العميد من بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية وذلك لمدة عام قابل للتجديد.

ويتولي المنسق الأكاديمي الإشراف والمتابعة والتنفيذ لكل ما يتعلق بما يلي:

- التنسيق الأكاديمي بين الأقسام العلمية بالكلية.
- اقتراح عقد بروتوكولات تعاون وتبادل الأساتذة الزائرين مع الجامعات الأجنبية.
- متابعة عملية التدريس، والجداول والإمتحانات.

- إعداد تقرير أداء في نهاية العام الدراسي وتقديمه إلي لجنة شئون الطلاب بالكلية لإعتماده من مجلس الكلية.
- متابعة الطلاب والعمل علي حل المشاكل التي تواجههم.
- يقوم المنسق بأية مهام أخري يكلف بها من عميد الكلية أو الوكيل أو يفوض بها من قبل لجنة شئون الطلاب.

وتتنوع استراتيجيات التعليم والتعلم التي يتم تطبيقها في البرنامج على النحو التالي:

1- استراتيجية التعليم المباشر:

تعتبر هذه الإستراتيجية من أساليب التعليم والتعلم التقليدي، حيث يتم الإلتقاء بين عضو هيئة التدريس والطالب وجها لوجه. وهي تعتبر أقوي وسيلة للإتصال ونقل المعلومة بين طرفين، حيث تجتمع فيها الصوت والصورة والمناقشة والحوار والأسئلة الشفهية والتدريبات وغيرها. ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال المحاضرة والمحاضرة المطورة.

أ- المحاضرة:

تعتبر المحاضرات أوضح الأمثلة علي استراتيجية التعليم المباشر، وهي تعد أكثر طرق التدريس شيوعاً واستخداماً في مقررات البرنامج. فهي مناسبة للتدريس لأي عدد من الطلاب، ويقوم عضو هيئة التدريس بإعدادها وإدارتها وتقديم المادة العلمية من خلال الشرح والتوضيح وطرح الأسئلة والمناقشات.

وقد تعتمد المحاضرة علي **عملية الاتصال ذات الإتجاه الواحد** (أي من المحاضر إلي الطلاب) فهي بذلك تتيح للطلاب الإستفادة من خبرات المحاضر وإكتسابهم الكثير من المعلومات بطريقة سريعة وخاصة تلك التي يصعب عليهم الحصول عليها بأنفسهم.

وقد تعتمد المحاضرة أيضا علي **عملية الاتصال المتبادل** (أي من المحاضر إلي الطلاب والعكس) وهو ما يعرف **بالتعليم التفاعلي** والذي يحقق استفادة مزدوجة للطرفين، حيث يعتمد علي المناقشة والحوار بين المحاضر والطلاب مما يؤدي إلي تكوين علاقات إيجابية بينهم تساعد كثيرا في

تحقيق الأهداف التعليمية للبرنامج. كما يتمكن المحاضر من تقدير مدي استيعاب الطلاب للمادة العلمية، ومدي تحقق مخرجات التعليم المستهدفة من المقرر الذي يتم تدريسه، وذلك عن طريق التغذية الراجعة.

ب- المحاضرة المطورة:

وفي بعض مقررات البرنامج يتم تطوير المحاضرة وذلك باستخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة **(Data Show – Smart Board)** لعرض شرائح المقررات التعليمية، مما يؤدي إلي توفير الكثير من الوقت والجهد علي المحاضر والطلاب علي السواء، وذلك من خلال الحصول علي المادة العلمية التي تم عرضها ومناقشتها في صورة إلكترونية.

ولكي تصبح المحاضرة أكثر تفاعلًا، استفادة وتشويقًا؛ قد يستخدم المحاضر **منصات تفاعلية علي شبكة الإنترنت مثل استخدام بعض التطبيقات المجانية (Slido)** حيث يتم إجراء اختبارات إلكترونية واستطلاعات للرأي يؤديها الطلاب علي هواتفهم المحمولة حضوريا أي في المدرجات وقاعات التدريس أو يؤديها الطلاب عن بعد في أي وقت ومن أي مكان، **وتحقق هذه الطريقة العديد من المميزات ومنها:**

- ترسيخ المحتوي العلمي في أذهان الطلاب.
- تدريب الطلاب في المحاضرات علي نمط الأسئلة.
- تمكين عضو هيئة التدريس من قياس تحصيل الطلاب والوقوف علي مواطن الضعف لديهم والعمل علي معالجتها.

2-استراتيجية المناقشة والحوار:

يعتبر أسلوب المناقشة أحد الأساليب الهامة في التعليم، بل يعتبر أسلوباً أساسيًا يشترك مع جميع الأساليب الأخري؛ حيث يهتم بالتفاعل والتواصل الذي يتم عن طريق الأسئلة والإستفسارات التي يتم توجيها من أعضاء هيئة التدريس إلي الطلاب والعكس. وتحتاج هذه الطريقة إلي خبرة ومهارة عضو هيئة التدريس في ضبط وإدارة المناقشات والوقت المحدد وذلك لتحقيق أقصي استفادة ممكنة للطلاب.

وتحقق هذه الإستراتيجية العديد من المميزات لطرفي العملية التعليمية؛ نذكر منها:

- تدعم هذه الطريقة وتعمق إستيعاب الطلاب للمادة العلمية.
- المشاركة الفعالة للطلاب وذلك من خلال إمكانية التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم وتبادل الأفكار بالشرح والتعليق وإحترام الرأي والرأي الآخر.
- تنمي روح التعاون والتنافس بين الطلاب ومن ثم محاولة القضاء علي الرتابة والملل أثناء التدريس.
- تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة من البرنامج مما يجعل عملية التعليم والتعلم أكثر فائدة وتحقيقاً لأهداف البرنامج الدراسي.
- زيادة مهارات الطلاب الذهنية؛ حيث ترفع قدرات الطلاب علي التفكير المنطقي والنقد العلمي في المناقشات والمناظرات القانونية وتمكنهم من اختيار الحل المنطقي الملائم من بين الحلول البديلة.
- تمكن هذ الطريقة أعضاء هيئة التدريس من فهم ودراسة مستويات الطلاب المختلفة ومعرفة الفروق الفردية بينهم، ومراعاة ذلك عند الشرح أو وضع الإمتحانات.

3- استراتيجية التعليم والتعلم عن بعد (التعليم الإلكتروني):

يعتمد التعليم الإلكتروني علي استخدام التطبيقات المتاحة علي الحاسبات الإلكترونية أو شبكات الإتصال والوسائط المتعددة وذلك للحصول علي المعرفة ونقل وتبادل المهارات والمعلومات.

ويعتبرالتعليم الإكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد؛ حيث تمكن تلك الاستراتيجية الطالب من الوصول إلي المراجع العلمية ومصادر المعلومات في أي وقت ومن أي مكان بأقل جهد وتكاليف. كما يقوم أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج بتحديد المراجع العلمية لمساعدة الطلاب وتنمية مهاراتهم وذكر المواقع الإكترونية ذات الصلة بمقرراتهم ، ويظهر ذلك في نماذج توصيف هذه المقررات. وتوفرالكلية أجهزة الحاسب الآلي في قاعات التدريس والمكتبة لخدمة طلاب البرنامج وتسهيل استخدامهم للإنترنت.

ولمجلس الكلية بناء علي اقتراح مجلس القسم العلمي المختص؛ أن يقرر دراسة المقررات – كليا أو جزئيا – بنظام التعليم الإلكتروني واحتسابها ضمن الساعات المعتمدة.

وقامت الكلية باستبدال **الكتاب الورقي بالكتاب الإلكتروني**، وذلك حرصا من الكلية علي إتاحة المقررات الدراسية لجميع الطلاب في أي وقت ومن أي مكان.

وطبقت الكلية استراتيجية التعليم عن بعد أثناء أزمة كورونا (2019 – 2020) حيث اتخذت إدارة الكلية قرارات تتعلق بعدم حضور الطلاب المحاضرات وذلك في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019-2020، حيث تم رفع جميع المحاضرات علي المنصة الإلكترونية بالكلية.

4- استراتيجية التعليم غير المباشر:

وتعتمد هذه الطريقة علي قيام الطلاب بالبحث وتطبيق المعارف النظرية المكتسبة من المقررات الدراسية وذلك من خلال القيام ببعض الأنشطة الفصلية والتمرينات العملية وذلك طبقا لظروف كل مقرر من مقررات البرنامج. ويقوم عضو هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة بمتابعة الطلاب ومساعدتهم في ما يواجههم من مشكلات. وتنقسم هذه الإستراتيجية إلي عدة أنواع ومنها علي سبيل المثال:

أ- استراتيجية التعلم الذاتي.

ب- استراتيجية التعليم التعاوني.

ج – استراتيجية التدريب العملي والميداني.

أ- استراتيجية التعلم الذاتي

تنتهج الكلية استراتيجية التعلم الذاتي. وتعتمد هذه الإستراتيجية علي تنمية قدرة الطالب علي تحصيل المعارف واكتساب المهارات معتمداً علي قدراته الذاتية للوصول إلي مصادر التعليم المختلفة والإستفادة من دوائر المعارف المتاحة علي الإنترنت. وقد يقوم عضو هيئة التدريس بمساعدة الطلاب وإمدادهم ببعض المراجع العلمية والمواقع الإكترونية حتي يمكنهم الإستعانة بها غير المقررات الدراسية، كما هو موضح بنماذج توصيف المقررات ويتم تحديثها دوريا. ويعتبر أيضا التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد هو شكل من أشكال التعلم الذاتي.

كما تظهر أهمية هذه الطريقة فيما يلي:

- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب؛ حيث يختار الطالب الوقت المناسب له من حيث الإستعداد لتحصيل المعرفة والفهم الجيد للمحتوي العلمي.
- تنمية شخصية الطالب وقدرته علي مواصلة التعليم بنفسه مما يؤهله لمتابعة التقدم والتطور الذي يحدث في مجال تخصصه.
- توفير مصادر مختلفة للتعلم تساعد في إثراء المعرفة لدي الطلاب وتحقيق المهارات المستهدفة.

ب- _استراتيجية التدريب العملي والميداني.

حيث تحتاج بعض المقررات الدراسية في البرنامج إلي دراسة عملية وتخصص لها جزء من الدرجة النهائية للمقرر وذلك طبقا لما هو وارد بلائحة البرنامج.

وتمنح لائحة البرنامج لمجلس الكلية بناء علي اقتراح لجنة شئون التعليم والطلاب، تقسيم الطلاب إلي مجموعات لا تزيد على (100) طالب في كل مجموعة، ويتولي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة الإشراف علي تنظيمهم وتدريبهم والقيام بما يلي:

- محاكاة لمحاكم القضاء العادي والقضاء الإداري في المحكمة الصورية (التعليمية) بالكلية.
- ترتيب زيارات ميدانية للمؤسسات والجهات ذات العلاقة بالعمل القانوني خارج الكلية.
- تدريب الطلاب علي كيفية رفع الدعاوي وكتابة المذكرات والطعن عليها وغير ذلك من التطبيقات العملية، وذلك وفقا للضوابط التي يعتمدها مجلس الكلية بناء علي اقتراح القسم العلمي.

يضاف إلى ما تقدم؛ أن الكلية تقوم بتنظيم بعض الرحلات أو الزيارات الميدانية؛ حيث يقوم الطلاب بجولات ميدانية بغرض رؤية التطبيقات العملية للأفكار والمفاهيم والممارسات التي تم تناولها في قاعات الدرس والتي لا يمكن تحققها بأساليب أخرى.

5- استراتيجية التعليم والتعلم المدمج (التعليم الهجين):

وهو نمط يجمع بين كل من التعليم التقليدي والتعليم عن بعد وذلك من خلال التعامل مع التقنيات الحديثة. حيث يجوز لمجلس الكلية بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص وحسب طبيعة المقررات الدراسية أن يقرر تدريس المقررات بنسبة 50% - 60% وجها لوجه وباقي النسبة بنظام التعليم عن بعد علي أن يتم عرض ذلك علي مجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الجامعة للموافقة.

وقد **اعتمدت الكلية هذه الإستراتيجية أثناء جائحة كورونا** (2019 -2020) لضمان استمرارية تقـديم الخدمة التعليمية لتمكين الطلاب من الحصول علي المعرفة القانونية المتكاملة مع المحافظة علـي سـلامة جميع منتسبي الكلية من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين.

ومن أجل ذلك اتخذت الكلية الإجراءات الآتية:

- تسجيل جميع المحاضرات بتقنية عالية من خلال مهندسين فنيين متخصصين.
- حرصت الكلية علي تقسيم طلاب كل فرقة دراسية إلي مجموعات، بعضها يحضر حضورا فعليًـا وقت تسجيل المحاضرات، والبعض الآخر يتم بث المحاضرة لها علي المنصة الإكترونية.
- رفع جميع المحاضرات المسجلة علي المنصة الإكترونية (أكثر من 100 مقرر).

6- استراتيجية حل المشكلات:

تعتمد الكلية هذه الاستراتيجية من خلال المواقف التى تقود إلى إنتاج الحلول الأصيلة والمفيدة. وتعتدهذه الاسترتتيجية على مجموعة من الأفكار أهمها ما يأتي:

1. أن عملية الحل الابتكاري للمشكلات تنطوي على ثلاثة خطوات متتابعة ومتداخله هي:
1. التعرف على جوانب المشكلة المختلفة.
2. معالجة المشكلة بما يساعد على تحديدها وبلورتها، ومحاولة التوصل إلى الحلول الملائمة لها.
3. تقييم الأفكار التي تم التوصل إليها، وتحديد بدائل مختلفة للحل الملائم للمشكلة.
3. الحل الابتكاري ناتج يتميز بالتفرد والأصالة.
4. الطالب المبتكر يتسم بدرجة عالية من القدرة على استشفاف المشكلات المحيطة به.

ويتم تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال المقررات التي تتضمن جزءا عمليا، حيث تعتمد الكلية على عدد كاف من السادة المستشارين أعضاء الهيئات القضائية لعرض المشكلات العملية، وتدريب الطلاب على حلها، وتمكين الطلاب من إنزال حكم النصوص القانونية على الوقائع والتطبيقات العملية. كذلك يتم تطبيق هذه الاستررتيجية من خلال مسابقات بين طلاب البرنامج بمستوياته المختلفة مثل مسابقة "قضاة مصر" التي ينظمها قطاع شؤون التعليم والطلاب كل عام دراسي.